

جُزءٌ فيه
تَخْرِيجُ حَدِيثٍ:

((مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ
يُضَحِّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّنَا))

تَخْرِيجُ:

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأشرقي

حفظه الله ونفعه

جَزْرٌ فِيهِ
تَخْرِيجُ حَلِيثٍ:

((مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ
يُضَحِّ فَلَا يَفْرِيَنَّ مُصَلَّاتَنَا))

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جُزءٌ فيه
تَخْرِيجُ حَلِيَّتِ:

((مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ
يُضَحِّ فَلَا يَقْدِرَنَّ مُصَلِّانَا))

تَخْرِيجُ:

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حَفِظَهُ اللهُ وَعَالَمًا



جُزءٌ فِيهِ تَخْرِيجُ حَدِيثٍ: «مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحِّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّنَانَا».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسَّرْ

الْمَقْدَمَةَ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ.

أَمَّا بَعْدُ:

* فَهَذَا جُزءٌ حَدِيثِيٌّ، فِي بَيَانِ حَالِ حَدِيثٍ: «مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحِّ فَلَا
يَقْرَبَنَّ مُصَلَّنَانَا»، جَمَعْتُ فِيهِ طُرُقَ وَرَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ، مَعَ الْكَلَامِ عَلَى أَسَانِيدِهَا
جَرَحًا وَتَعْدِيلًا، وَبَيَانَ عِلَلِهَا وَالْحُكْمِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ لَمَّا كَانَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لَا يَعْرِفُونَ
صَحِيحَ الْحَدِيثِ مِنْ ضَعِيفِهِ.

* وَإِنَّمَا أَرَدْتُ فِي هَذَا الْجُزءِ، أَنْ نَتَعَبَّدَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: بِمَا شَرَعَهُ فِي
كِتَابِهِ، وَفِيمَا نَبَتْ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ، أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ إِلَّا
بِمَا شَرَعَ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ
أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً، وَلَا حَسَنَةً). اهـ
هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَنَا بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا
الْجُهْدَ، وَيَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي، يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ،

وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نَعَمَ الْمَوْلَى وَنَعَمَ النَّصِيرُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ
فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ أَتَقُ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثٍ:

«مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ، وَلَمْ يُضَحَّ؛ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّنَانَا»

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَلَمْ يُضَحَّ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّنَانَا). وَفِي رِوَايَةٍ: (مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ...). وَفِي رِوَايَةٍ: (مَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ سَعَةً...). وَفِي رِوَايَةٍ: (مَنْ قَدَرَ عَلَى سَعَةٍ...).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

هَذَا الْحَدِيثُ رُوِيَ مَرْفُوعًا، وَمَوْقُوفًا:

* فَيُرْوَاهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرَيْرَةَ الْأَعْرَجُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

وَاخْتَلَفَ عَنْهُ:

* فَرَوَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسِ الْقِتْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ بِهِ،

مَرْفُوعًا.

وَاخْتَلَفَ عَنْهُ:

* فَرَوَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشِ بِهِ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٢١)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلِّي بِالْأَثَارِ»

(ج ٧ ص ٣٥٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٢٣١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي

«الْتَّمْهِيدِ» (ج ٢٣ ص ١٩٠)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ٣١٠).

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ، هَذَا وَهُوَ يُخْطِئُ وَيُخَالِفُ، سَيِّئُ الْحِفْظِ، وَهُوَ صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ، وَهُوَ مِمَّنْ لَا يُحْتَمَلُ تَفَرُّدُهُ.

* وَقَدْ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ حَدِيثًا وَاحِدًا، فِي الشَّوَاهِدِ كَمَا يُقَالُ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ،

فَقَدْ ضَعَّفَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ يُونُسَ، وَعَيْرُهُمْ.^(١)

لِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٥٣٣): «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ

الْقِتْبَانِيُّ صَدُوقٌ يَغْلَطُ، أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي الشَّوَاهِدِ».

وَقَالَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ:

«لَيْسَ بِالْمَتِينِ - يَعْنِي: يُخْطِئُ - صَدُوقٌ^(٢)، يَكْتُبُ حَدِيثَهُ^(٣)، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ»،

وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ».^(٤)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «المَحَلِّيِّ بِالْأَثَارِ» (ج ٧ ص ٣٥٧): (أَمَّا حَدِيثُ أَبِي

هُرَيْرَةَ، فَكَأَلَا طَرِيقِيهِ: مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسِ الْقِتْبَانِيِّ، فَلَيْسَ مَعْرُوفًا

بِالثَّقَةِ). اهـ

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «المُغْنِيِّ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ٣٥٠)؛ ثُمَّ قَالَ:

«صَالِحُ الْحَدِيثِ»؛ يَعْنِي: يُعْتَبَرُ بِهِ فِي الْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ.

(١) وَأَنْظَرُ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٥ ص ٤١٠).

(٢) يَعْنِي: فِي نَفْسِهِ.

(٣) لِلْإِعْتِبَارِ بِهِ.

(٤) أَنْظَرُ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٥ ص ٤١٠)، وَ«الإِكْمَالِ» لِابْنِ مَأْكُولَا (ج ٦ ص ٧٢)، وَ«مِيزَانَ

الإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ١٨٣).

لِذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ».

وَأَقْرَهُ: ابْنُ الْقَيْمِ فِي «الْفَرُوسِيَّةِ» (ص ٢٦١).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

قُلْتُ: وَفِيمَا قَالَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ ابْنَ عِيَّاشٍ هَذَا - كَمَا مَرَّ - قَدْ غَلَطَ فِي

هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ خُولِفَ فِيهِ، وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَضْطَرِبُ فِيهِ؛ فَمَرَّهُ يَرْفَعُهُ، وَمَرَّةً يُوقِفُهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٢ ص ١٥٥): (رَوَاهُ

الْحَاكِمُ مَرْفُوعًا هَكَذَا وَصَحَّحَهُ، وَمَوْقُوفًا، وَلَعَلَّهُ أَشْبَهَهُ).^(١)

وَنَقَلَ قَوْلَ الْحَاكِمِ فِي قَوْلِهِ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

وَتَعَقَّبَهُمَا الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ مُشْكِلَةِ الْفَقْرِ» (ص ٦٨):

(وَأَقُولُ: إِنَّمَا هُوَ حَسَنٌ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِيَّاشٍ - وَهُوَ الْقَتْبَانِيُّ - فِيهِ كَلَامٌ مِنْ قِبَلِ

حِفْظِهِ، وَفِي «التَّقْرِيبِ»: «صَدُوقٌ يَغْلَطُ، أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي السَّوَاهِدِ!».

قُلْتُ: وَفِيمَا قَالُوا فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِيَّاشٍ، قَدْ غَلَطَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ،

لِسُوءِ حِفْظِهِ، فَكَيْفَ يُصَحِّحُ حَدِيثَهُ، أَوْ يُحَسِّنَ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

* وَرَوَاهُ: زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣١٢٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤

ص ٢٠٧ - تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ

(١) فَالْمُنْذِرِيُّ يُعَلِّ الْحَدِيثَ بِالْوَقْفِ.

والتَّرهيبِ» (٣٥٨)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٨ ص ٣٣٨)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ٣٨٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٢٦٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٣ ص ١٩٠).

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ فِيهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ.

لِذَلِكَ قَالَ عَنْهُ ابْنُ يُونُسَ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ».^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو صِيرِيٍّ فِي «مِصْبَاحِ الزُّجَاجَةِ» (ج ٣ ص ٥٠): (هَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ مَقَالٌ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ، وَإِنْ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ؛ فَإِنَّمَا رَوَى لَهُ فِي الْمَتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، فَقَدْ ضَعَّفَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْسَ بِالْمَتِينِ»، وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي: «الثَّقَاتِ»). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْأَثَارِ» (ج ٧ ص ٣٥٨): «لَا يَصِحُّ».

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٨ ص ٣٨٥): (رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ التِّرْمِذِيِّ: الصَّحِيحُ: أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ). اهـ

* وَرَوَاهُ: حَيْوَةُ بْنُ شَرِيحٍ الْمِصْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٦٩٥٢).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ كَسَابِقِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٢٦٠): (وَكَذَلِكَ رَوَاهُ

حَيْوَةُ بْنُ شَرِيحٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْعَطَّارِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشِ الْقِتْبَانِيِّ).

(١) أَنْظَرِ: «الْإِكْمَالُ» لِابْنِ مَآكُولَا (ج ٦ ص ٧٢).

* وَرَوَاهُ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْعَطَّارُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْجَبَّاصُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٣٢٤)، وَذَكَرَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي

«الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٣٠٤)، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ١٦٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ كَسَابِقِهِ، وَيَحْيَى الْعَطَّارُ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، كَمَا فِي

«التَّقْرِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٥٦).

قَالَ الْإِمَامُ الْجَبَّاصُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٣٢٣): (وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ زَيْدِ

بْنِ الْحُبَّابِ مَرْفُوعًا؛ مِنْهُمْ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٢٦٠): (وَكَذَلِكَ رَوَاهُ

حَيَوَةُ بْنُ شَرِيحٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْعَطَّارُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشِ الْقَتْبَانِيِّ).

* وَرَوَاهُ: يَحْيَى بْنُ يَعْلَى^(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

مَرْفُوعًا بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْجَبَّاصُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٣٢٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ كَسَابِقِهِ.

(١) وَيَحْيَى بْنُ يَعْلَى هَذَا: لَا يُعْرَفُ، وَلَيْسَ لَهُ تَرْجَمَةٌ.

وَلَيْسَ هُوَ: يَحْيَى بْنُ يَعْلَى الْقَطْوَانِيُّ؛ فَتَبَّهَ.

وَانظُرْ: «تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِيِّ (ج ٣٢ ص ٥٠)، وَ«تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٢٦٦)،

وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٨ ص ٣١١)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٩ ص ١٩٦)، وَ«النُّقَاتِ»

لِابْنِ حِبَّانٍ (ج ٧ ص ٦١٢)، وَ(ج ٩ ص ٢٦١).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي «نَصْبِ الرَّايَةِ» (ج ٢ ص ٢١٣): (اِخْتَلَفَ فِي وَقْفِهِ

وَرَفْعِهِ، وَالَّذِي رَفَعَهُ: ثِقَةٌ). اهـ

* وَرَوَاهُ: عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ الْعُقَيْلِيُّ: قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَلَانَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، مَرْفُوعًا.

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٢٨٥).

قُلْتُ: وَهَذَا وَسَنَدُهُ وَاِهْ، فِيهِ عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ هَذَا، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ

جِدًّا، قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «ذَا هَبُّ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «وَأَهِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ

ابْنُ عَدِيٍّ: «مُظْلَمُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «مُتْرُوكٌ»^(١).

* وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَانَةَ: يُخْطِئُ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ^(٢).

* وَرَوَاهُ: مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ الْقِتْبَانِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، مَرْفُوعًا بِهِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرِ الشَّيرَازِيُّ فِي ((سَبْعَةَ مَجَالِسَ مِنَ الْأَمَالِيِّ)) (ق / ٤ / ط).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ كَسَابِقِهِ.

* وَرَوَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، مَوْقُوفًا بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٢٣٢).

(١) انظر: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمُزَيِّ (ج ٢١ ص ٥٨٩)، وَ«تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٨ ص ٢١)،

وَ«السُّنَنِ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ج ١ ص ٢٢١).

(٢) انظر: «التَّقْرِيبَ» لِابْنِ حَبْرٍ (ص ٨٦٤).

قُلْتُ: هَكَذَا أَوْقَفَهُ، وَالْوَقْفُ عَلَةٌ أُخْرَى فِي الْحَدِيثِ، وَالْعُهُدَةُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ، فَمَرَّةٌ: يَرْفَعُهُ، وَمَرَّةٌ: يُوقِفُهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْفَظِ الْحَدِيثَ جَيِّدًا، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّ الْحَدِيثَ: غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ٢٢٢): «الْمَوْقُوفُ: أَصَحُّ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٢٦٠): (وَرَوَاهُ جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَغَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، مَوْقُوفًا، وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ الْحُبَّابِ: غَيْرٌ مَحْفُوظٌ). يَعْنِي: الْمَرْفُوعُ.

وَتَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ ابْنُ التُّرْكُمَانِيِّ فِي «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ» (ج ٩ ص ٢٦٠)؛ وَجَزَمَ بِأَنَّ طَرِيقَ زَيْدِ بْنِ الْحُبَّابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ بِهِ مَحْفُوظٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الْوُسْطَى» (ج ٤ ص ١٢٧): «الصَّوَابُ: مَوْقُوفٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» (ج ٣ ص ٢٨٠) - مُعَلِّقًا عَلَى قَوْلِ الْإِسْبِيلِيِّ رحمته الله -: (هَذَا مَا أَعْلَهُ بِهِ^(١)، وَعَلَّتُهُ فِي الْحَقِيقَةِ، أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ

الْحُصَيْنِ عَنْ ابْنِ عَلَاتَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه).

* وَضَعْفُ عَمْرِو بْنِ الْحُصَيْنِ، وَابْنِ عَلَاتَةَ لَا خَفَاءَ بِهِ عِنْدَهُمْ). اهـ

(١) قُلْتُ: وَالْوَقْفُ عَلَةٌ أُخْرَى؛ كَمَا بَيَّنَّ أَهْلُ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١٢ ص ٩٨): (أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَأَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنْ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ، وَوَقْفِهِ، وَالْمَوْقُوفُ: أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، قَالَهُ الطَّحَاوِيُّ، وَغَيْرُهُ). اهـ

* وَرَوَاهُ: يَحْيَى بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَبَكْرُ بْنُ مُضَرَ؛ ثَلَاثَتُهُمْ: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، مَوْقُوفًا، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ. أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٣ ص ١٩١)، ثُمَّ قَالَ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، فَوْقَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ، وَالْأَعْلَبُ عِنْدِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قُلْتُ: فَقَدْ خَالَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ، ثِقَتَانِ مَعْرُوفَانِ، وَهُمَا: جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، فَرَوَاهُ عَنِ الْأَعْرَجِ بِهِ، مَوْقُوفًا. ^(١)

* فَبِمُتَابَعَةِ هَذَيْنِ الثَّقَاتَيْنِ: لِابْنِ وَهْبٍ عَلَى وَقْفِهِ، تَسْتَطِيعُ الْجَزْمَ أَنَّ الْمَوْقُوفَ: أَصَحُّ، وَأَنَّ مَنْ رَفَعَهُ، وَهُوَ ابْنُ عِيَّاشٍ، فَقَدْ وَهَمَ فِيهِ، وَأَخْطَأَ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْجَصَّاصُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٣٢٤): (وَرَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «مَنْ وَجَدَ سَعَةً فَلَمْ يُضَحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّنًا»؛ وَيُقَالُ: إِنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي جَعْفَرٍ فَوْقَ ابْنِ عِيَّاشٍ فِي الضَّبْطِ وَالْجَلَالَةِ،

(١) وَأَنْظُرْ: «تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٤ ص ٢٠٧)، وَ«السَّنَنُ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٩ ص ٢٦٠)، وَ«تَنْقِيحُ التَّحْقِيقِ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي (ج ٣ ص ٥٦٤).

فَوَقَفَهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَيُقَالُ إِنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ غَيْرُ مَرْفُوعٍ). اهـ

* وَرَوَاهُ: عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ الْعُقَيْلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَلَانَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، مَرْفُوعًا.
أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٤ ص ٢٨٥)؛ وَإِسْنَادُهُ تَالِفٌ، تَقَدَّمَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٤ ص ٢٧٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٢٦٠) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبِ الْمِصْرِيِّ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ فَرْوَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، مَوْقُوفًا.
قُلْتُ: وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَقَدْ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ أَحَادِيثَ، وَعَيْسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ فَرْوَةَ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»^(١)، وَهَذَا السَّنَدُ مُنْكَرٌ، لَا يَكَادُ يُعْرَفُ.

* وَهَذَا يُدَلُّ أَنَّ الْمَرْفُوعَ: غَيْرٌ مَحْفُوظٌ، وَالْمَوْقُوفُ: هُوَ الْمَحْفُوظُ.
لِذَلِكَ الْحَافِظِ قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٣٠٤): يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ الْقِتْبَانِيُّ.
وَاخْتَلَفَ عَنْهُ:

(١) انظر: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٩٤ و ٧٦٨).

* فَرَوَاهُ: زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْعَطَّارُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ

الْقِتْبَانِيُّ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

* وَرَوَاهُ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: مَوْقُوفًا^(١)

أَيْضًا، وَهُوَ: الصَّوَابُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «تَنْقِيحِ التَّحْقِيقِ» (ج ٣ ص ٥٦٤): (حَدِيثُ

ابْنِ مَاجَةَ: رِجَالُهُ كُلُّهُمْ رِجَالُ الصَّحِيحِينَ؛ إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِيَّاشٍ الْقِتْبَانِيَّ، فَإِنَّهُ مِنْ أَفْرَادِ مُسْلِمٍ، وَكَذَلِكَ حَيَوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، وَعَيْرُهُ عَنْ عِيَّاشٍ بِهِ، مَرْفُوعًا.

* وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ بِهِ، مَوْقُوفًا، وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ جَعْفَرُ بْنُ

رَبِيعَةَ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، مَوْقُوفًا، وَهُوَ أَشْبَهُ:

بِالصَّوَابِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ١٩٩): (وَأَمَّا حَدِيثُ

أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ؛ كَمَا قَالَ أَبُو

عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ، وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ: غَيْرُ مَحْفُوظٍ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ فِي «تَنْقِيحِ التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ٣١٠): (رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي

«مُسْنَدِهِ»؛ عَنْهُ، وَقَالَ: هَذَا مُنْكَرٌ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: الْأَصْحَحُ وَقْفُهُ، ثُمَّ لَا يَدُلُّ عَلَى

الْوُجُوبِ، كَمَا قَالَ: «مَنْ أَكَلَ الثُّومَ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُسْحِدَنَا»). اهـ

(١) كَذَا فِي أَصْلِ «الْعِلَلِ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ؛ لَكِنَّ مُحَقِّقَهُ غَيْرَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَأَثَبَتْ مَكَانَهَا كَلِمَةً: «مَرْفُوعًا»، فَوَهْمٌ فِي

ذَلِكَ، فَالصَّحِيحُ مَا أَثَبْتَنَاهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ١٦٠): (لَيْسَ فِي اللَّفْظِ تَصْرِيحٌ بِإِيْجَابِهَا، لَوْ كَانَ مَرْفُوعًا، فَكَيْفَ، وَالْأَكْثَرُ يَجْعَلُونَهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «بُلُوغِ الْمَرَامِ» (ص ٣٤٢): (رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَرَجَّحَ الْأَيْمَةُ عَيْزَهُ وَفَقَهُ). اهـ
قُلْتُ: فَرَجَّحَ الْأَيْمَةُ وَفَقَهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.^(١)

وَرَمَزَ الشُّيُوطِيُّ لِصِحَّةِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (ج ١٠ ص ٣٧١)، وَهَذَا ذُهُولٌ مِنْهُ؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَ غَيْرَ مَحْفُوظٍ.

قَالَ الْإِمَامُ الْمُتَاوِيُّ فِي «فَيْضِ الْقَدِيرِ» (ج ٦ ص ٢٠٨): (قَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحٌ»، وَصَحَّحَ التِّرْمِذِيُّ وَفَقَهُ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الصَّنَعَانِيُّ فِي «التَّنْوِيرِ» (ج ١٠ ص ٣٧١): (رَمَزَ الْمُصَنِّفُ - يَعْنِي: الشُّيُوطِيُّ - لِصِحَّتِهِ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحٌ»، وَصَحَّحَ التِّرْمِذِيُّ: وَفَقَهُ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمُتَاوِيُّ فِي «التَّيْسِيرِ» (ج ٢ ص ٤٢٩): (إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ!)، وَهَذَا ذُهُولٌ عَجِيبٌ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَا يَصِحُّ، فَقَدْ ذَهَلَ عَنْ عِلَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ.

(١) انظر: «المحرر في الحديث» لابن عبد الهادي (ج ١ ص ٤١٩).

وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَعَبْدُ الْحَقِّ
الإِسْبِيلِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَالْمُنْذِرِيُّ، وَابْنُ حَجَرٍ، وَالْبُوصَيْرِيُّ، وَابْنُ الْقَيْمِ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ،
وَابْنُ الْقَطَّانِ، وَالتَّوَوِيُّ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَعَبْدُ الْهَادِي.

وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «قَمْعِ الْمَعَانِدِ» (ج ٢ ص ٣٦٧):
وَحَدِيثٌ: «مَنْ لَمْ يُضَحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّنَانَا»، فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

قُلْتُ: وَقَدْ فَاتَ هَذَا التَّحْقِيقُ: الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ رَحِمَهُ اللهُ، فَلَمْ يَنْبَهْ لَهُ، فَصَحَّحَ
الْحَدِيثَ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ١١٠٦)، وَحَسَّنَهُ فِي «صَحِيحِ التَّرْغِيبِ
وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ١ ص ٦٢٩)، وَفِي «صَحِيحِ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (ج ٢ ص ١٩٩)، وَفِي
«تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ مُشْكِلَةِ الْفَقْرِ» (ص ٦٧)، فَلَمْ يُصَبِّ.

قُلْتُ: لِذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ الْكَرِيمِ، أَنْ يَكُونَ عَلَى عِلْمٍ، وَمَعْرِفَةٍ بِكُتُبِ
الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ الْجَدِيدِ مِنْهَا وَالْقَدِيمِ، لِأَنَّهُ رَحِمَهُ اللهُ قَدْ تَرَاجَعَ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ
الْأَحَادِيثِ بَعْدَ ظُهُورِ الْكُتُبِ الْحَدِيثِيَّةِ، وَلَمْ يَسْتَطِعِ الْإِطْلَاعَ عَلَى طُرُقِهَا، وَأَسَانِيدِهَا،
فَلَمْ يَتَوَسَّعْ فِي تَتَبُعِهَا، وَتَخْرِيجِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَثَمِّ، مِمَّا جَعَلَهُ رَحِمَهُ اللهُ: يَقَعُ فِي بَعْضِ
الْأَخْطَاءِ فِي تَصْحِيحِ، أَوْ تَضْعِيفِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ.

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ

فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١) الْمُقَدِّمَةُ	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: «مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ، وَلَمْ يُضَحَّ؛ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّانَا»	٧

